كقوله لا اضرب رجلا فشرط البر ان لا يضرب رجلا من الرجال فيكون للسبب الكلي فيكون عاما
في طرف النفي وانما قيد بقوله اذا كان الشرط منتفيا حتى لو كان الشرط منتفيا لا يكون عاما كقوله
ان لم اضرب رجلا فعبده حر فمعناه اضرب رجلا فشرط البر ضرب احد من الرجال فيكون للكلي
الجزئي وكذا النكرة الموصوفة بصفة عامة عندنا نحو لا اجالس الا رجلا عالما فلو ان يجالس
كل عالم لقوله لكل واحد مؤمن ضربت وقول موصوف وان يدل على العموم لانه في معرض
التعليل لقوله لا تكلموا المشركين حتى يؤمنوا والكفر عام ولو لم يكن العلة عامة لما صح
التعليل ولان النسبة الى المشتق تدل على علية المأخذ فكذا النسبة الى الموصوف المشتق للذي
قوله لا اجالس الا عالما معناه الا رجلا عالما فيعم لعموم العلة وهو العلم فان قوله لا
اجالس الا عالما عام لعموم العلة ومعناه لا اجالس الا عالما فان اظهر من الموصوف وهو الرجل
نحو لا اجالس الا رجلا عالما كان عاما ايضا فان النكرة الموصوفة مفيد والمفيد من اقسام
الخاص قلت خاص من وجه وعام من وجه خاص بالنسبة الى المطلق الذي لا يكون فيه ذلك
المفيد عام في افراد ما يوجد فيه ذلك القيد والنكرة في غير هذه المواضع خاص لكنها تكون
مطلقة اذا كانت في الاثبات نحو ان تذبحوا بقرة ويثبت بها واحد مجهول عند الامر اما اذا
كانت في الاضمار نحو رايت رجلا فاذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا اعيدت معرفة كانت عينها
لان الاصل في اللام العهد والمعرفة اذا اعيدت فكذلك في الجنس اي اذا اعيدت المعرفة نكرة كان
الثاني غير الاول وان اعيدت معرفة كان الثاني عين الاول في المعتبر تكثيرا للكثير وفي قول ابن
عباس رضي الله عنهما فان مع العسر يسرا اية لن يغلب عسر يسرين والاصح ان هذا تاكيد

فان

فان اقر بالف مقيد بصفة مرتين يجب الف وان اقر به منكرا يجب الفان عند ابي ح
الا ان يجيء المجلس والاقسام العقلية اربعة ففي قوله تعالى ارسلنا الى فرعون رسولا
فعصى فرعون الرسول اعيدت النكرة معرفة وفي قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا اعيدت النكرة معرفة ونظير المعرفة التي تعاد نكرة غير مذكور وهو ما اذا
اقر بالف مقيد بصفة ثم اقر في مجلس آخر بالف منكر لا رواية لهذا لكن ينبغي ان يجب الفان
عند ابي ح ومنها اي وهو نكرة نعم بالصفة فان قال اعني عبدي ضربك فهو حر فضربوه
عتقوا وان قال اعني عبدي ضربته لا يعتق الا واحد اقول لو ان الاول وصفه بالضرب فصار
عاما به وفي الثاني قطع الوصف عنه وهذا الفرق مشكل من جهة النحو لان في الاول وصف
بالضاربية وفي الثاني بالمضروبية وهما فرقان وهو ان اي لا بين وله الا الواحد المنكر فوقع
الاول اعني في قوله اعني عبدي ضربك فهو حر لما كان عتق اي عتق الواحد المنكر معلقا بضربه
قطع النظر عن الغير فيعتق كل واحد باعتبار انه منفرد في لا يبطل الوحدة ولو لم يثبت
هذا اي عتق كل واحد وليس البعض اولى من البعض لبطل اي الكلام بالكلية وفي الثاني وهو
وهو قوله اعني عبدي ضربته يثبت الواحد وبتخيير فيه الفاعل اذ هنا يمكن التخيير من الفاعل
الى المخاطب بخلاف الاول نحو ايما اهاب دبغ فقد طهر هذا نظير الاول فان ظهارته متعلقة
بدباغة من غير ان يكون له فاعل معين يمكن فيه التخيير فيه اي العموم ونحو كل اي جزء يثبت
هذا نظير الثاني فان التخيير من الفاعل الى المخاطب ممكن هنا فلا يتمكن من الخاطب واحد بل كل
واحد لكن بتخيير من الفاعل الى المخاطب ومثل هذا الكلام للتخيير في الوقوف ومنها من وهو يقع خاصا

Copyright © King Saud University